

لم نُسقط "الرئيس عثمان" هل يمكننا إسقاط "الأسد"؟

syria.tv /لم نُسقط-الرئيس-عثمان-هل-يمكننا-إسقاط-الأسد؟



مبنى المجلس المحلي لمدينة الباب (أرشيف - إنترنت)

تاريخ النشر: 19.03.2019 | 23:03 دمشق

A± الخط A±

نسخ الرابط

ظنّ بعض السوريين أنهم وبعد ثماني سنوات من اندلاع ثورة ضد "نظام الأسد" أقدر نظام عرفته البشرية، والذي لم يتمكّنوا - للأسف - من إسقاط حتى رأسه (بشار الأسد)، نتيجة خذلان العالم الذي يرفع إرهاب "الأسد" وينمّيه، نعم ظنّوا أنهم قادرون - على الأقل - من تجربة إسقاط مسؤول محلي - عيّنه الثورة -، بعد اتهامات كبيرة بالفساد والمحسوبية طالته وطالت مجلسه، علماً أن المسؤول ذاته يُشارك أساساً رغبة السوريين ذاتها في إسقاط النظام ورأسه.

ظهيره يوم السادس من شهر آذار الجاري (أي قبل أيام من إتمام الثورة السورية عامها الثامن)، شهدت مدينة الباب تحركات مدنيّة خالصة لمواجهة الفساد في المجلس المحلي للمدينة، مطالبين بإسقاط رئيسه جمال عثمان، والعودة إلى صناديق الاقتراع من أجل اختيار رئيس جديد وأعضاء جدد بانتخابات حرّة ونزيهة (جميلة جدّاً جملة "انتخابات حرّة ونزيهة" ويبدو أنها تتعشّ القلب، جميع العرب عندما ثاروا على أنظمتهم المستبدّة طالبوا بها، لكنهم لم يُحصلوا من جمال الجملة غير حرية ترديدها بنزاهة).

بالعودة إلى المظاهرة التي طالبت بإسقاط مجلس مدينة الباب ورئيسه، لعدم تحقيقه خلال عامين من تعيينه - لا انتخابه - الخدمات الأساسية التي طالب بها أهالي المدينة والمهجّرون والنازحون فيها خلال تلك المدة، وعلى رأسها الماء والكهرباء، فضلاً عن البطالة التي ازداد معدّلها، عقب القرار التركي الأخير، الذي يقضي بالعبور المباشر للشاحنات التركية إلى الداخل السوري.

طبعاً، سبق مظاهرة المطالبة بإسقاط المجلس المحلي ورئيسه، تنظيم سائقي الشاحنات في الباب، وقفة احتجاجية على القرار التركي، رافعين لافتات كتب على بعضها "مئات العائلات تتضرر بسبب دخول السيارات التركية إلى مناطق درع الفرات"، إلّا أن الشرطة المحليّة فضت المظاهرة بالقوة، واعتدت بالضرب على بعض الإعلاميين، وبات القرار سارياً والشاحنات التركية تدخل وتخرج عبر معبر "باب السلامة" على مرأى دواليب الشاحنات السوريّة التي باتت مُقعدّة.

نعود، في مظاهرة إسقاط "محلي الباب"، كان من أبرز التهم التي أطلقها المتظاهرون ضد المجلس ورئيسه، الفساد والمحسوبية، والتأكيد على عدم مراعاة العائلات الفقيرة في مدينة الباب، خاصة تلك التي لا معيل ولا دخل لها، وأن معظم السكّان والمهجرين والنازحين في المدينة، لا تصلهم مستحقّاتهم - المقدّمة من منظمات الدعم -، بينما رئيس المجلس، وأعضاء المجلس، والمحسوبون على المجلس، وأقارب وأصدقاء رئيس أعضاء المجلس، تصل إليهم المعونات والمخصصات إلى منازلهم، غير مضطرين حتى للمطالبة بها، أو الوقوف على طوابير انتظارها.

جالت المظاهرة أحياء مدينة الباب وشوارعها الرئيسية قبل أن تنتهي مطافها أمام مبنى المجالس المحلية، وتهتف بشعارات رافضة لبقاء هيكلية المجلس الحالي دون عملية انتخابية، تشمل رئيسه وجميع الأعضاء الموجودين منذ أكثر من عامين، مشدّدين على ضرورة تشكيل مجلس جديد ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، من أجل العمل - بجدّ ونزاهة - على تأمين الخدمات العامة والأساسية، وتخفيف معدل البطالة، وتخفيض الأسعار، ومراعاة العائلات الفقيرة، والنهوض بالمدينة واستكمال عملية إعادة إعمارها.

الرئيس "عثمان" يرد

لم يسكت رئيس المجلس المحلي (جمال عثمان) عن تلك المظاهرات التي خرجت ضده، وخرج على الهواء مباشرة - في برنامج "سوريا اليوم" على تلفزيون سوريا - ليدافع عن نفسه وعن خدمات المجلس المستمرة، وعن جاهزيته للحوار مع الجميع، مع التأكيد على شفافية المجلس الذي "لا يرفع رجل مشروع على رجل مشروع آخر" إلا بعد مناقشة الأهالي.

استهل الرئيس "عثمان" مداخلته الصوتية بعد السلام بالقول "لا يخفى على أحد ما مرّت به سوريا خلال 8 سنوات من الثورة، من بطش النظام وبراميله وسجونته ومعقلاته، وكذلك ما لاقاه هذا الشعب العظيم من ظلم داعش.. تراكمات هذه السنوات كان لها أثرها العميق في جميع مجالات الحياة إن كانت اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية"، كلام مغلف بتبرير استباقي، بعيد جداً عن عبارة "من أنتم" القذافية، وقريب جداً من "فهمكم" الماركة المسجلة لـ "زين العابدين".

حاول "عثمان" - وفق "فهمكم" -، أن يتهرب من السؤال عن مطلب إسقاط المجلس وإعادة هيكلية من جديد، واتجه نحو الإسهاب عن الخدمات التي يقدّمها المجلس، وشفافيته في العمل، وأن "محلي الباب" هو من أفضل المجالس على صعيد النظام الداخلي - إن كان موجوداً أساساً - وآلية العمل وتوزيع المكاتب واللجان، وكأنه يقول للمتظاهرين "روحو شوفو غير مجالس، لا نظام ولا آلية ولا مكاتب ولا لجان، وما حدا طالب بإسقاطن"، لكنه أبداً لم يشر في مسألة أفضلية المجلس من حيث كيفية تشكيله والخدمات المقدّمة للأهالي، أراد هنا أن يكون صادقاً.

الرئيس عثمان: تركيا تقدّم القرار لنا

وفي ردّه على أحد مطالب المتظاهرين التي نقلها أحد أعضاء تنسيقية مدينة الباب وضواحيها (محمد أبو الفتوح) - في اللقاء المتلفز ذاته -، وهو أن يكون المجلس المحلي مستقلاً في قراره - المسلوب من الحليف التركي -، أجاب الرئيس "عثمان"، أن "تركيا كانت صادقة في عملية تحرير المنطقة من داعش، وتقف بصدق في جميع المشاريع للنهوض في المنطقة، وهي الداعمة والناصرة، وتقدم كل أنواع الدعم المادي واللوجستي والمعنوي، كما أنها تقدم أخيراً (القرار) لنا"، وبناء على جواب ك هذا، يبدو أن الرئيس "عثمان" أراد القول إن "المجلس المحلي برئيسه وأعضائه - صنع في تركيا - وفهمكم كفاية".

بالإصرار على إعادة طرح سؤال المتظاهرين "من عيتكم؟"، لأنه يحق لسكّان المدينة أن يستعيروا كلمة "القذافي" ويقولون بملء أفواههم لـ رئيس المجلس وأعضائه "من أنتم؟"، هنا اضطر الرئيس "عثمان" للإجابة عن السؤال، مؤكّداً أن الجميع غالباً لا يعلم كيف تتشكل المجلس المحلي، موضحاً أنه بعد اجتماع جرى بين قادة الفصائل العسكرية وممثلين من الفعاليات المدنية والثورية ومسؤولين من الحكومة المؤقتة، شكّلوا المجلس واختاروا الرئيس والأعضاء على أساس "الكفاءة والثورية"، ولم يتم تعيينهم تعييناً.

كما أكّد الرئيس "عثمان"، أن المدة الزمنية له ولأعضاء لم تحدّد، ولكن لا بأس بالالتزام بالفترة المتعارف عليها للمجالس المحلية وهي - بالنسبة له - حصراً "4 سنوات" (حسب ما ينص قانون الإدارة المحلية الذي يعمل به "نظام الأسد")، علماً أن "الثلاثة الداخلية للمجالس المحلية في المحافظات" التي أعدها الائتلاف الوطني السوري قبل سنوات، حدّدت ولاية المجلس المحلي بستة

أشهر، و"الائتلاف" أولى بأن يكون متعارفاً عليه من "النظام" الذي ثرنا عليه وعلى قوانينه.

لنفترض - وهو كذلك - أيها الرئيس "عثمان"، أن المجلس تم تشكيله برئيسه وأعضائه من قبل أولئك القادة العسكريين لفترة "مؤقتة"، في ظرف استثنائي فرضه الأمر الواقع الذي شهدته مدينة الباب بعد تحريرها من "داعش"، والحاجة الماسة لمن يسيّر أموراً الخدمية، وهذا التشكيل كان وما زال "مؤقتاً" كما قلت، ولكن لا يُحدّد التوقيت وفق المتعارف عليه الذي تعرفه أنت، إنما يحدّده الأمر الواقع أيضاً، فإن استقامت الأمور في المدينة وجب حل المجلس - المشكّل مؤقتاً - وإعلان انتخابات مباشرة لـ يختار الأهالي مجلسهم الجديد برئيسه وأعضائه، أو أن الفترة المؤقتة للمجلس الحالي باتت "شبه دائمة"، في ظل اتهامات طالت رئيسه وأعضاءه بالفساد والمحسوبيات، تزامنت مع خروج مظاهرات تطالب بإسقاطه وإعادة هيكليته، وجب عليك هنا وعلى الأعضاء الاستقالة، ويمكنكم بعدها الترشّح للانتخابات، وتقديم برامجكم الخدمية، لتتالوا ثقة الأهالي مجدداً.

أحد أبرز وأهم الأسباب التي اندلعت من أجلها الثورة السورية، هي أحقية الشعب السوري باختيار ممثليه

ولكن - للأسف -، يبدو أن الرئيس "عثمان" (ذو الكفاءة والثورية) لا مشكلة لديه في تجاهل أحد أبرز وأهم الأسباب التي اندلعت من أجلها الثورة السورية، وهي أحقية الشعب السوري باختيار ممثليه، لا أن يُفرضوا عليه فرضاً، بدءاً من اختيار رئيس البلاد، وليس انتهاء باختيار أي ممثل محلي، لذلك تعامل مع المظاهرات عبر الرّد عليها بـ "خطابات وادعاءات" وأن النسبة التي خرجت ضده "لا تتشكّل 5% من سكّان المدينة"، لم يبقَ غير أن يقول إن "المظاهرين هم قلة قليلة، متأمرون، جراثيم، مندسون"!

أخيراً، وبعيداً عن أحقية المظاهرين في إسقاط مجلس لم يفعل ما يتوجّب عليه خلال عامين، وبعيداً عن كيفية تشكيل المجلس وتعيين مسؤوليه، ولنفترض أنّ رئيسه كان وما زال نزيهاً شفافاً كفواً ثورياً، يصل الليل بالنهار ساهراً على خدمة الأمة، ورغم ذلك أراد أهل المدينة إزاحته من منصبه وتشكيل مجلس جديد بانتخابات حرة، ما الضير؟ ما المانع؟ لو أنّ الرئيس "عثمان" سجّل سابقة في الامتثال لأوامر الشعب، وقدم استقالته بناء على طلبهم - مع مراعاة أحقيته بالترشّح للانتخابات فيما بعد - ما الذي يُضّرّه لو أنّه مثّل علينا الاستقالة وشارك في صنع "بروكة إسقاط النظام ورئيسه وانتخاب رئيس جديد"، كنا وما زلنا ننتظر أن تصير واقعاً منذ ثماني سنوات، وكلفتنا حتى الآن مئات آلاف الشهداء والجرحى، ومثلهم من المعتقلين، وتهجير وتشريد الملايين في شتّى أصقاع الأرض! لكن لا، مستحيل، لا يمكن أن يفعلها، معظمنا (المعارضة) إن لم يكن كلنا مصابون بـ "متلازمة بشار"، يصعب علينا إفساح المجال لغيرنا، لأننا كلنا مؤمنون بأنه لا بديل لنا.

سعيد اليوسف | Saeed Alyousef

تاريخ النشر: 11.11.2021 | 05:01 دمشق

A± الخط A-

نسخ الرابط

حكمت الظروف والأوضاع الإقليمية والأمنية أن تكون المملكة العربية السعودية هي صاحبة مشروع عربي دفاعاً عن وجودها. وهذا يفرض على قوى عربية أخرى أن تتكامل مع السعودية للتأسيس لمرحلة مقبلة يكون هدفها استحضار دور عربي قادر على مواجهة جملة ملفات حيوية، أولها مواجهة مسار دفع العرب إلى التطبيع مع إسرائيل، وثانيها مواجهة المشروع الإيراني من خلال خلق شبكة مصالح واسعة قادرة على تشكيل منظومة حماية، بعد ثبوت فشل الارتكاز على الحماية الأميركية ومقوماتها.

بناء عليه لا بد من إلقاء نظرة على الواقع العراقي بعد الانتخابات الأخيرة، والتصعيد الإيراني ضد نتائج الانتخابات وصولاً إلى حدّ محاولة اغتيال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، ووضعه في سياق إبعاده عن المشهد، وبالتالي إبعاد السعودية عن التأثير، مقابل ذهاب الإيرانيين إلى البحث عن شخصية مشتركة بينهم وبين واشنطن. ثمة من يعتبر أن كل الأزمة العراقية لا تزال تحت السقف المضبوط، ومحكومة بتوازن العلاقة الإيرانية الأميركية. ويرى مصطفى الكاظمي نقطة تقاطع أميركية إيرانية سعودية. وأن محاولات الحشد الشعبي لضرب الكاظمي هدفها محاولة توجيه ضربة للسعودية وإبعادها عن المشهد. تقود إيران لعبة ابتزاز كبيرة تجاه الكاظمي، بهدف إعادة طرح رئيس حكومة بقواعد جديدة تقوم على فرض توازنات جديدة في التركيبة الحكومية المقبلة في حال بقي الكاظمي رئيسها. تشير المعلومات إلى وجود تفاهم إيراني أميركي على قيام حكومة فيها توازنات متقاطعة، ذات بُعد إقليمي، وداخل البيئة الشيعية.

محاولات الحشد الشعبي لضرب الكاظمي هدفها محاولة توجيه ضربة للسعودية وإبعادها عن المشهد

ينطلق الإيرانيون من تكتيك يركزون عليه داخل البيئة الشيعية هو الإمساك بها لمنع حصول أي تقلّت شعبي أو سياسي يدفع بعض القوى العراقية إلى الانفتاح أكثر على جهات عربية أو خليجية كالسعودية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية الدور الذي يلعبه مصطفى الكاظمي الذي يقوم على حماية التوازن في العلاقات الخارجية.

حتى اللحظة لا تزال حسابات إيران من وراء التصعيد ترتبط بالحصة التي ستحصل عليها في التركيبة الحكومية، ولكن لهذه الخلافات قدرة تأسيسية للمرحلة المقبلة يمكن أن يبني على تراكماتها فتعكس على الوضع السوري والوضع اللبناني، لكن ذلك يرتبط بمسألتين أساسيتين.

المسألة الأولى هي المفاوضات الإيرانية الأميركية في جنيف، وما يمكن لطهران أن تحصله في لعبة التفاوض للعودة إلى الاتفاق النووي، في حين تصرّ طهران على تأجيل البحث في نفوذها الإقليمي بالشرق الأوسط، الأمر الذي ترفضه واشنطن وتصر على بحثه بالتوازي مع مفاوضات النووي. أما المسألة الثانية فترتبط بالعلاقة الإيرانية السعودية والتي تمرّ بفترة تصعيد وتعثر كبيرة قد تتدرج بانفجارات متوالية. بدءاً من التصعيد السعودي في لبنان، وهو ليس انسحاباً إنما إجراء يهدف للعودة بقوة، ويصرّ السعوديون على أن لبنان ملف غير قابل للمقايضة مع أي ملف آخر. ولا بد من الوقوف عند لقاء الأمير تركي الفيصل برئيس أذربيجان إلهام علييف في مؤشر واضح للدخول السعودي على خطّ الاستثمار بالتوتر الأذربيجاني الإيراني، والاقتراب من الحدود الإيرانية.

أمام هذه الوقائع تبدو معركة إيران الأساسية في هذه المرحلة تتركز على مواجهة السعودية وتحجيم نفوذها في المنطقة، ما يؤشر إلى أن التصعيد سيكون مستمراً في كل الملفات. وصولاً إلى حدّ اللجوء لحملات إعلامية مركزة تستهدف السعودية واعتبار أنها قد تزول قبل إسرائيل. هذا الكلام يؤشر إلى حقيقة العقلية الإيرانية في مواجهة الدول العربية المركزية والقوية سياسياً وبشراً وجغرافياً واقتصادياً. الهدف الاستراتيجي الإيراني هو مهاجمة السعودية وضربها داخل بيئتها، وقد يكون أبعد من ذلك ولو كانت الكلمة قاسية ولكن لا بد من التحذير منها، هي أن مسعى طهران يهدف إلى تقسيم السعودية بالارتكاز إلى عوامل دينية أو طائفية ومذهبية، خصوصاً أنها دولة ذات مساحة كبيرة وقرار سياسي متماسك.

أمام هذه الوقائع تبدو معركة إيران الأساسية في هذه المرحلة تتركز على مواجهة السعودية وتحجيم نفوذها في المنطقة، ما يؤشر إلى أن التصعيد سيكون مستمراً في كل الملفات

في مواجهة هذا المشروع ستجد السعودية نفسها أمام معادلة واضحة، وهي أن قوتها من قوة العرب، وقوة العرب من شأنها أن تعزز القوة السعودية، في هذا الإطار ثمة فكرة سعودية تركز على ضرورة إعادة احتضان الحواضر العربية لمواجهة هذا المشروع الذي يستهدفها، ويستثمر أيضاً بسوء العلاقات السعودية الأميركية. لم تعد هناك دول غير السعودية قادرة على تشكيل قاطرة عربية في مواجهة المشروع الإيراني. فلمصر ظروف وأوضاع وخصوصية لا تجعلها قادرة على لعب هذا الدور، في حين أن سوريا التي كانت توصف بقلب العروبة النابض قد سقطت بشكل كامل. ثمة خيار واضح بالمواجهة لا بد للسعودية من اتخاذه، تقوم مقوماته على إعادة تشكيل مجموعات سياسية عربية في مختلف الدول هدفها أن تشكل جدران صدّ للمشروع الإيراني، وكانت السعودية قد عملت على هذا الأمر في العراق، ولكن حالياً أصبح لا بد من بناء هذه الجدران في سوريا ولبنان بالإضافة إلى تعزيز العلاقة الاستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي ومع مصر.



منير الربيع